

الأصول في النحو

وقالَ محمد بن يزيد : قولُ سيبويه في (ضَيِّوَنٍ) إِذَا جَمَعَهُ قَالَ : ضَيَّاونُ فيصحُّ في الجمعِ كما جاءَ في الواحدِ على أصلِهِ .
وزعمَ أَنزَّهٌ لو جَمَعَ (أَلْبَبَ) في قولِهِ : قَدِّمْتُ ذاكَ بناتُ أَلْبَبِهِ لقالَ (الأَلْبَبِ) فَعَلَّةٌ قَالَ : فيقالُ لَهُ : هَلَّا صحَّحْتُهُ في الجمعِ كما صحَّحَّ في الواحدِ أَو أعللتَ (ضَيِّوَنَ) في الجمعِ كما أعللتهُ وقلتَ : صحَّحْتُهُ في الواحدِ شذوذاً فَأَرَدَهُ في الجمعِ إلى القياسِ كما فَعَلَلْتِ (بِالْبِ) وَلِمَ فرقتَ بينهما وقد استويَا في مجيءِ الواحدِ على الأصلِ .
وزعمَ أَنزَّهٌ إِذَا صَغَّرَ أَلْبَبَ وَحَيَّوَةً وَضَيِّوَنَ أَعْلَلَّ هُنَّ وَسَوَّى بينهما في التصغيرِ فقالَ (أُلَيْبُ وَضُيَيْنُ وَحُيَيْسَةٌ) .
فيقالُ لَهُ : لِمَ استوينَ في التصغيرِ وخالفتَ بينَ (أَلْبَبِ) وبينهما في الجمعِ وَلِمَ خالفَ بينَ جمعِ (حَيَّوَةٍ) وبينَ تصغيرِها فصحتَ (ضَيِّوَنَ) في الجمعِ وَأَعْلَلْتَهَا في التصغيرِ وزعمَ أَنَّ الواوَ لا تصحُّ بعدَ ياءٍ ساكنةٍ وقد صحَّتْ في الواحدِ في (حَيَّوَةٍ وَضَيِّوَنَ) على الأصلِ شاذتينِ فَهَلَّا أتبعتهما التصغيرَ أَو رددتَ إلى القياسِ في الجمعِ كما فعلتَ في التصغيرِ كما سويتَ بينَ جمعِ (أَلْبَبِ) وتصغيرِهِ في الردِّ إلى القياسِ .